

## بيان لعشرة فصائل فلسطينية تعلن فيه رفضها لمشروع الحكم الذاتي الإداري دمشق، 16/9/1992.\*

يا جماهير شعبنا الفلسطيني المكافح على أرض فلسطين  
يا جماهير شعبنا في مخيمات الصمود، وفي الشتات  
يا جماهير أمتنا العربية والإسلامية  
إدراكاً للخطر الداهم الذي يمثله مشروع الحكم الإداري الذاتي، على مصير قضية شعبنا  
الوطنية، وحرصاً على صيانة حقوق شعبنا الفلسطيني، فقد تداعت القوى العشر الموقعة على هذا  
البيان إلى الاجتماع لتدارس المخاطر التي يمثّلها هذا المشروع، واتخاذ الخطوات اللازمة لموجهته  
وإفشاله. هذا المشروع الذي تجري محاولات تمريره على يد فريق مدريد. واشنطن، وبغطاء من  
القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية.  
ويرى المجتمعون أن مشروع الحكم الإداري الذاتي ينطوي على مؤامرة أميركية. صهيونية  
تستهدف تصفية القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بما تمثله من إنجاز وطني،  
وتترتب عليه المخاطر التالية:

- 1- تكريس الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وإضفاء الشرعية عليه.
  - 2- إنهاء انتفاضة شعبنا المباركة، وإنهاء الصراع مع العدو الصهيوني.
  - 3- تنفيذ مشاريع التوطين والتهجير والوطن البديل، وحرمان شعبنا من حقه في العودة إلى وطنه.
  - 4- تمزيق وحدة الشعب والأرض، والتنكر للحقوق الوطنية لشعبنا.
  - 5- تطبيع العلاقات العربية. الصهيونية، وتمكين العدو الصهيوني من فرض هيمنته الاقتصادية والسياسية على مقدرات شعبنا الفلسطيني، وأمتنا العربية والإسلامية.
- إن هذه الحقائق لا يمكن أن يزينها التضليل الإعلامي الذي يمارسه فريق مدريد. واشنطن،  
والقيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي يحاول أن يظهر هذا المشروع وكأنه إنجاز  
وطني وخطوة على طريق الاستقلال، أو أنه مرحلة انتقالية. لا يمثل إلا تصفية نهائية للقضية  
والحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني.  
وانطلاقاً من الحقائق السابقة، وإيماناً بعدالة قضيتنا ووحدة أرضنا وشعبنا، فإننا نعلن  
نحن المجتمعين موقفاً من الحكم الإداري الذاتي كما يلي:
- 1- نرفض مشروع الحكم الإداري الذاتي رفضاً قاطعاً بكل تفصيلاته وما يتعلق به أو يترتب  
عليه، من إجراءات وآليات سواء كانت تعيينات أو انتخابات أو غيرها.

\* "الهدف" (دمشق)، العدد 1118، 1992/9/27، ص 9. وقد وقّع البيان كل من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،  
وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وحركة الجهاد الإسلامي. فلسطين،  
والحزب الشيوعي الثوري الفلسطيني، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية (القيادة العامة)،  
وجبهة التحرير الفلسطينية، ومنظمة طلاب حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني  
(فتح).

- 2- نؤكد على أن الفريق الفلسطيني المشارك في المفاوضات مع العدو الصهيوني لا يمثل الشعب الفلسطيني، وليس مخلولاً منه بالتوقيع على أي اتفاقات تمس مصيره ومستقبله، وأن أي اتفاق يبرمه هذا الفريق ليس ملزماً لشعبنا.
  - 3- نحمل القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية والفريق المفاوض مسؤولية الاستجابة والقبول بهذا المشروع التصفوي.
  - 4- نؤكد على تمسك شعبنا بثوابته الوطنية والإسلامية وندعو إلى إجراء استفتاء شامل حول كل ما يمس مصيره ومستقبله الوطني.
  - 5- ندعو الفريق المفاوض والقيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانسحاب الفوري من مسيرة المفاوضات، والتوقف عن مسلسل التنازلات.
  - 6- ندعو كافة أبناء شعبنا الفلسطيني وقواه الفاعلة إلى تأكيد رفضهم لمؤامرة الحكم الذاتي والعمل على إحباطه وإفشاله بكل ما يملكون من سبل وإمكانات.
- وإدراكاً منا لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا فقد تم الاتفاق فيما بيننا على القيام بالخطوات التالية:

- 1- نعلن تصميمنا على العمل لإحباط وإفشال مشروع الحكم الإداري الذاتي بكل السبل الممكنة وفي مقدمة ذلك تصعيد كافة أشكال الجهاد والكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال الصهيوني الغاشم.
  - 2- نعلن تمسكنا الحازم بالانتفاضة المباركة وتصعيد فعاليتها الجماهيرية واستمرارها حتى دحر الاحتلال.
  - 3- نؤكد عزمنا على العمل المشترك من أجل حشد قوى شعبنا داخل الوطن وخارجه سواء على المستوى الجماهيري، أو المؤسسات، أو الشخصيات والقوى للتصدي لهذا المشروع التصفوي لقضيتنا الوطنية.
  - 4- القيام بتحريك سياسي مشترك يستهدف توضيح موقفنا المعبر عن القطاع الأكبر من شعبنا، وشرح أبعاد ومخاطر مؤامرة الحكم الإداري الذاتي على شعبنا، وأمتنا العربية والإسلامية.
  - 5- ندعو لإجراء حوار وطني شامل لكافة القوى والشخصيات والفصائل الوطنية والإسلامية المناهضة لمؤامرة الحكم الإداري الذاتي للبحث في السبل الكفيلة لمقاومة هذه المؤامرة والعمل من أجل إسقاطها.
- هذا وقد اتفقت القوى المجتمعة على تشكيل لجنة للمتابعة تواصل عملها ولقاءاتها بصورة دورية ومنتظمة من أجل متابعة تنفيذ خطة العمل المشترك التي تم الاتفاق عليها. وإدراكاً منا لخطورة المؤامرة التي تستهدف تصفية قضيتنا الوطنية باعتبارها قضية العرب والمسلمين المركزية فإننا ندعو القوى وأحزاب وشخصيات وجماهير الأمة العربية والإسلامية للوقوف إلى جانب شعب فلسطين في نضاله من أجل إسقاط هذه المؤامرة الإمبريالية الصهيونية.
- إننا ندعو جماهير شعبنا وكافة قواه الحية داخل الوطن وفي مخيمات اللجوء والشتات في سوريا والأردن ولبنان وفي كل تجمعات شعبنا لإعلان الإضراب الشامل يوم الأربعاء في 23/9/1992 للتعبير عن موقفها الراض لمؤامرة الحكم الإداري الذاتي وتصميمها على إسقاطه.
- إننا لعلنا ثقة بوعي جماهير شعبنا وقدرته على إحباط هذه المؤامرة وكل المشاريع الصهيونية. الأميركية، كما إننا على ثقة بأن أمتنا العربية والإسلامية ستظل المعين الذي لا ينضب لنصرة قضيتنا ونجدة كفاح شعبنا.

- فلتسقط مؤامرة الحكم الإداري الذاتي
- ولتستمر الانتفاضة الشعبية المباركة
- المجد لشهداء شعبنا والنصر لنضال شعبنا العادل ومعاً حتى التحرير.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)